



إعلان وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، موافقة الجانب الأمريكي على تنفيذ "خارطة الطريق" المتعلقة بمدينة منبج السورية، واستكمالها في أقرب وقت، يشير إلى تفاهمات أساسية مهمة تمت بين الطرفين التركي والأمريكي، ويدل على خططيهما أهم العقبات الرئيسية التي تقف أمام تطبيق قرار الرئيس دونالد ترامب بالانسحاب من سوريا.

الرئيس الأمريكي كان قد أعلن في 19 ديسمبر/ كانون الأول 2018، قراره سحب قوات بلاده من سوريا، لكن دون تحديد جدول زمني. قرار ترامب هذا أحدث زلزالاً في دوائر الحكم في واشنطن، حيث استقال على إثره وزير الدفاع جيمس ماتيس، ثم تبعه في الاستقالة ماك غورك قائد القوات الأمريكية في الحرب ضد داعش، الذي كان يعتبر الداعم الأساسي لميليشيات "ي ب ك" الإرهابية. رغم ذلك بقي الرئيس ترامب مصراً على قراره بالانسحاب من سوريا، ومستمراً في التواصل وتبادل المشورة مع الرئيس رجب طيب أردوغان، خصوصاً فيما يتعلق بموضوع ملء الفراغ الحاصل من انسحاب القوات الأمريكية من منبج ومنطقة شرق الفرات.

الطرف الأمريكي كان يهمه بالدرجة الأولى المحافظة على مكتسباته وقواعد العسكري في منطقة شرق الفرات الاستراتيجية، وإيجاد توليفة مقبولة لمصير الميليشيات التي تحالفت معه في الحرب على تنظيم داعش.

من الواضح أن زيارة وزير الدفاع التركي لواشنطن ساهمت إلى حد كبير في ردم الهوة القائمة بين أنقرة وواشنطن بخصوص إدارة منطقة شرق الفرات بعد الانسحاب الأمريكي، حيث بدأت تظهر ملامح التفاهم بين الطرفين ولو بالخطوط العريضة حول بعض الملفات الشائكة والمعقدة بين الطرفين.

تصريح الرئيس ترامب مساء الجمعة، بأنه قرر الإبقاء على 400 جندي، كقوات حفظ سلام في سوريا، معتبراً أن ذلك لا يعني

تغييراً على ما أعلنه سابقاً، يؤكد التوصل إلى ثمة تفاهم بين أنقرة وواشنطن لم تتضح تفاصيله بعد، حول آلية إدارة منبج ومنطقة شرق الفرات.

**الرؤية الأمريكية لإدارة منبج وشرق الفرات

تحدث صحيفة ملليت التركية عن خطة أميركية تحاول واشنطن اقناع أنقرة بها وترتكز على تشكيل إدارة جديدة وقوات دفاع مشتركة في منبج وشرق الفرات، على أن تتألف من 18 ألف شخص ويكون 6 آلاف عنصر من هذه القوة من «بيشمركة روج» التي تم تدريبها على يد القوات الخاصة التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، حزب الرئيس السابق جلال طالباني، في إقليم شمال العراق. و10 آلاف عنصر مما يعرف بـ«قوات سوريا الديمقراطية»، التي تشكل «ي ب ك»، الإلهابية، نواتها الرئيسية. ومجموعة من أفراد عنصر من القوات المحلية. لكن أنقرة تعترض على هذه التوليفة، وتعتبرها مكافأة للعناصر الإلهابية، التي تمثلها ميليشيات «ي ب ك»، بدلاً من محاربتها وتطويقها وتحجيمها على أقل تقدير. لكن التصريحات القادمة من واشنطن في الأيام الأخيرة حول استعدادها بحث المنطقة الآمنة مع تركيا تؤشر على ليونة في الموقف الأمريكي، وفهم لها جس أنقرة فيما يتعلق بأمنها القومي.

**الرؤية التركية والمنطقة الآمنة

تشدد أنقرة وتأكد على ضرورة إخلاء منبج من إلهابي «ي ب ك» بأقرب وقت، وسحب الأسلحة منهم، وتسليم إدارة المدينة لأهلها، وعدم ترك فراغ في السلطة أثناء انسحاب القوات الأمريكية، بأي شكل من الأشكال، مقابل التزام تركيا بمكافحة جميع المنظمات الإلهابية دون انتقاء أو استثناء، وفي مقدمتها تنظيم داعش و «بي كا كا / ب ي د / ي ب ك» ومنظومة الكيان الموازي، جماعة «غولن» الإلهابية.

ترى أنقرة ومنذ بداية الأزمة السورية أن الحل الإنساني الوحيد الذي يؤمن الحماية للمدنيين السوريين هو المنطقة الآمنة داخل الأراضي السورية. لكن أطراها في النزاع السوري استبعدت فكرة المناطق العازلة أو المناطق الآمنة بحجج وذرائع مختلفة.

خلال الزيارة التي قام بها أخيراً وزير الدفاع التركي لواشنطن، أكد الجانب التركي لنظيره الأمريكي على ضرورة سحب إلهابي «بي كا كا / ب ي ك» من منبج ومنطقة شرق الفرات، ووضعها تحت إشراف تركيا، من أجل ضمان عودة السوريين الذين تستضيفهم تركيا، من أكراد وعرب وآشوريين وكلدان، إلى أراضيهم ومنازلهم في أقرب وقت.

تركيز الطرف الأمريكي على الشراكة الاستراتيجية، وأخذها باعتبار مخاوف تركيا الأمنية، واقتناعه بأن «بي كا كا / ب ي ب ك» لا تمثل الأكراد، وأن تركيا تستهدف الإلهابيين فقط، وليس لديها مشاكل إطلاقاً مع أشقيائها الأكراد والعرب، والمجموعات العرقية والدينية الأخرى في سوريا، معطيات جدية وجديدة من شأنها إزاحة الجليد، والبدء بخطوات عملية على صعيد تنفيذ الانسحاب الأمريكي من سوريا.

**محاولات الروس عرقلة التفاهمات بين أنقرة وواشنطن

اعتمدت الاستراتيجية الروسية من لدن التدخل العسكرية الروسية في سوريا عام 2015 على تهجير أكبر عدد ممكن من

السوريين إلى دول الجوار. فقد كانت مخيمات النازحين في الداخل السوري في مقدمة الأهداف التي بدأ الطيران الروسي بقصفها، إلى جانب المدارس والمساجد والملاجئ التي كان يحتوي بها المدنيون من غائلة البراميل المتفجرة التي كان يقصفهم بها نظام الأسد.

استهداف الروس للمدنيين كان القصد منه تهجير أكبر عدد ممكن من السوريين لدول الجوار، وخصوصاً إلى تركيا، لكي يشكل هؤلاء اللاجئون عبأً مادياً ويشرياً على الدول المضيفة، يصعب عليها تحمل أعبائه لفترة طويلة، فتضطر هذه الدول للإذعان والقبول بالشروط الروسية. لأن موسكو واعتماداً على تجربتها المريرة في أفغانستان، كانت تريد الجسم العسكري الخاطف السريع، من خلال تنفيذ ضربات عنيفة خاطفة، واتباع سياسة الأرض المحروقة، على نموذج جروزني، فيتحقق لها الجسم العسكري في أقرب فرصة.

لكن حسابات السوق لم تتطابق مع حسابات الصندوق، حسابات موسكو ضلت طريقها في سوريا، ها هو التدخل العسكري الروسي في سوريا يدخل عامه الرابع دون جسم عسكري ولا انتصار واضح.. ها هو مسار أستانة، الذي أرادته موسكو مكاناً وعنواناً للحل السوري، يراوح مكانه دون هدف ولا بوصلة، ولا حتى تفاهم على الأساسيةات بين أطرافه الضامنة، فقد اختتم اجتماع دول أستانة الأخير دونما اتفاق على أي من الملفات الرئيسية، حيث خلا بيانه الأخير من أي مضمون سياسي، واقتصر على الأمانيات والتنمية والتوايا الحسنة.

**الخروقات الروسية المستمرة لاتفاق سوتشي

بات في حكم المعتاد في الآونة الأخيرة تكرار الخروقات لاتفاق سوتشي، فكلما حدث تقارب وتفاهم بين أنقرة وواشنطن، ارتفعت وتيرة خروقات قوات نظام الأسد والميليشيات الإيرانية الداعمة لها، لتصبح يومية وعلى مدار الساعة تقريباً. القصف اليومي لقوات النظام على مناطق خان شيخون وسراقب ومعرة النعمان بإدلب وريف حماة وغيرها من المناطق المشمولة باتفاق خفض التصعيد، تسبب في مجازر راح ضحيتها مؤخراً عشرات القتلى من المدنيين السوريين.

تحدث هذه الخروقات بالرغم من الالتزام التام بالاتفاق من طرف المعارضة، فمنذ التوقيع على اتفاق سوتشي لم يحدث هجوم واحد ضد قاعدة حميميم الروسية، ولا غيرها من موقع الروس أو النظام، سوى الرد على هجمات النظام والميليشيات الإيرانية التي لم تنتقطع، وهذا يسحب الذريعة من يد الروس.

يهدف الروس من خلال الخروقات المتعمدة لاتفاق سوتشي ومناطق خفض التصعيد إلى الضغط على تركيا من أجل مقايضة إدلب بقواعد لهم في منطقة شرق الفرات، حيث بادروا منذ فترة إلى تأسيس قاعدة عسكرية لهم قرب القامشلي.

يؤكد ذلك تصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، بأن روسيا ستشارك في إنشاء المنطقة العازلة على الحدود الشمالية مع سوريا، بأفراد من الشرطة العسكرية الروسية. لكن لافروف يرى أن الحديث عن المنطقة العازلة يجب أن يكون على أساس الاتفاق بين أنقرة ودمشق عام 1998 والذي يسمح لتركيا بالقيام بأعمالها في داخل الحدود السورية.

يضيف لافروف بأن روسيا لديها خبرة في الاتفاques البرية ووقف إطلاق النار ومراعاة الإجراءات الأمنية ومناطق خفض التصعيد، وكلها جرت بمشاركة الشرطة العسكرية الروسية. لكنه لا يغفل الإشارة إلى خلافات مع تركيا حول تصنيف بعض الفصائل على أنها إرهابية، لكنه استدرك بأن روسيا تفهم القلق التركي، ليترك الباب موارباً أمام صفة سياسية بهذا الخصوص.

وللعلم فإن روسيا لا تعتبر "بي كا كا/ ب ي د/ ي ب ك" منظمات إرهابية، بل تصنفها حركات تحرر وطنية، وتسمح لها بفتح مكاتب ارتباط لها في موسكو.

يقول الأكاديمي والكاتب اللبناني خطار أبو دیاب: "مع نهاية داعش على الأرض، يبدو أن "ربع الساعة الأخير" للنزاع السوري يطرح بإلحاح وضع شرق الفرات وحالة إدلب ومشروع المنطقة الآمنة، وكل ذلك قنابل موقوتة وسيناريوهات لتجدد الصراعات، مما يؤشر إلى أن الوظيفة الجيوسياسية للحروب السورية لم تستنفد غرضها بعد".

المصادر:

الأناضول